لماذا تحتاج تركيا إلى نظام ما بعد الكمالية؟

إحسان داغي*

ملخص

فتحت عملية صياغة دستور جديد النقاش حول موقع الكمالية في النظام المعياري للدولة التركية. وسواء أصبحت الكمالية جزءا من الدستور الجديد أو لم تصبح، فان ذلك سيحدد خصائص الديمقراطية للنظام القادم. فبالنظر الى التوافق بين الكمالية والديمقراطية، نجد أن هذا العمل يحاول إثبات أنه إذا لم يتم التخلي عن الكمالية كأيديولوجية يحميها الدستور والقانون، فلن تكون هناك ديمقراطية ليبرالية كاملة في تركيا. فالأيديولوجية التي يحميها الدستور تضع حدودا لحرية الفكر والتعبير، وتطمس الحدود بين الأيديولوجية والشرعية. لذلك فان الربط بين البحث عن دستور جديد وأزمة الكمالية يفضي إلى أن هناك حاجة إلى نظام ما بعد الكمالية من أجل تعزيز الديمقراطية وترسيخ السيطرة المدنية على السلطة العسكرية، واعادة تعريف العلمانية، وكذلك حل المسألة الكردية المستعصية.

تركيا في طريقها لصياغة دستور جديد. فقد تم تكليف اللجنة البرلمانية، التي تتكون من الأحزاب السياسية الأربعة الممثلة في البرلمان، لكتابة مسودة الدستور. ووفقا لاستطلاعات الرأي العام، فإن نسبة 70 في المائة من المواطنين يؤيدون فكرة صياغة دستور جديد(1). وتقوم العديد من المنظمات المدنية الاجتماعية باقتراح مسودات وتقديمها لمساعدة اللجنة البرلمانية، وكذلك تعبئة المواطنين من خلال عقد اجتماعات وطنية عامة.

وعلى الرغم من الدعوات المتحمسة لوضع دستور جديد إلا انه ما زالت هناك موضوعات مثيرة للجدل يجب معالجتها، لذلك فان التوصل إلى توافق سيظل تحديا. ومن بين تلك الموضوعات؛ الجدل حول ما إذا كان ينبغي أن يكون هناك إشارات إلى «المبادئ الأتاتوركية» و«القومية الأتاتوركية» كأساس أيديولوجي للدستور.

* أستاذ في قسم العلاقات الدولية، جامعة الشرق الأوسط التقنية.
dagi@metu.edu.tr

(1) Metropoll, Siyasal Durum Arastırması, Nisan, 2011, at http://www.metropoll.com.tr/report/turkiye-siyasal-durum-arastirmasi-nisan- 2011

إذا أصبحت الكمالية جزءا لا يتجزأ من الدستور الجديد فانها ستحدد خصائص الديمقراطية للنظام القادم. وما يثير القلق هو أن الدستور الذي يتبنى أيديولوجية رسمية لا يستطيع ان يلبي متطلبات النظام المعياري من أجل الديمقراطية الليبرالية.

وجود إيديولوجية للدولة مثل الإيديولوجية الكمالية لا يتناسب مع الديمقراطية الليبرالية التي لا ترحب فقط بتعدد وجهات النظر، بل تحتاج إليها.

ما يثير القلق هو ان الأداء الديمقراطي للدستور الحالي يوصف عادة بالاستبدادي، والمركزى، والأيديولوجي. فهو لا يحمي فقط الكمالية كأيديولوجية ولكن يرسخها كأيدولوجية عليا للدولة ويجبر جميع المواطنين الأتراك على الالتزام بها. تمت صياغة الدستور الحالي في عام 1982 تحت حكم مجلس عسكري وتم تعديله 17 مرة منذ صدوره وحتي يومنا هذا. الدستور ينص على أنه «لا يجوز حماية أي (فكر أو عمل) يتعارض مع القومية الأتاتوركية أو إصلاحات ومبادئ أتاتورك. وهذا يُنزل الأيديولوجية الكمالية منزلة فوق كافة الاعتبارات والمثل العليا والقيم السياسية الأخري. وإذا لم يلتزم أي شخص بالكمالية فانه لن يتمتع بالحماية التي ينص عليها الدستور الذي يربط جميع مؤسسات الدولة.

وعلاوة على ذلك، فإن المادة الثانية ؛ وهي إحدى المواد الثلاث التي لا يمكن تعديلها أو حتى يُقترح تعديلها، «تصف» الجمهورية التركية «بالموالية لقومية أتاتورك»، والمادة 58 تمنح الدولة مهمة تربية وتثقيف الشباب وفقا للفكر الكمالي. وتنص هذه المادة على أنه: «يجب على الدولة أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان تدريب وتطوير وتنمية الشباب وفقا لمبادئ وإصلاحات أتاتورك».

كل هذا يوضح أن «الأيديولوجية الرسمية» تضع حدودا لحرية الفكر والتعبير. فالدستور لا يسمح أن تقوم الدولة بحماية أنشطة غير كمالية.

وبناءا على الميزات الممنوحة للكمالية في الدستور الحالي، يقترح البعض أن لا يشير الدستور الجديد إلى الكمالية. على سبيل المثال، حدد التقرير الدستوري للمؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والإجتماعية TESEV المبدأ الأول للدستور الديمقراطي، على أنه عدم وجود «أيديولوجية رسمية"(1) في اشارة الى الكمالية. وبالمثل فان تقرير معهد التفكير الإستراتيجي يقترح دستور خالي من أي أيدولوجية للدولة. كذلك يقترح ألا يتضمن الدستور الجديد التعبيرات والخيارات الأيديولوجية التي تتعارض مع نزاهة الدولة؛

(1) TESEV Anayasa Komisyonu Raporu Türkiye'nin Yeni Anayasasına Dogru, at http://yenianayasa.tbmm.gov.tr/docs/turkiyenin-yenianayasasina-dogru.pdf. Among the members of the commission were Hasan Cemal, MustafaErdogan, Cengiz Güleç, Etyen Mahçupyan, Ergun Özbudun, Can Paker, Tosun Terzioglu, Serap Yazıcı and M. Salih Yıldırım.

مثل الأتاتوركية ومبادئ الثورة والقومية الأتاتوركية[1]».

هل الكمالية متوافقة مع الديمقراطية؟

تنبع هذه الحساسيات حول الطبيعة الكمالية للدستور من أن الكمالية أيديولوجية مدمجة في الدستور الحالي، ولهذا فإنها كانت الأساس «للوصاية الديمقراطية» التي تقوم بها المؤسسة العسكرية ويحرسها القضاء، والوكالات الكمالية، داخل الدولة.

وبأخذ هذا القلق بعين الاعتبار، نجد ان هناك سؤال ملح يطرح نفسه: هل الكمالية متوافقة مع الديمقراطية؟

الكمالية ترسم صورة لأمة متجانسة، ومجتمع منضبط، واقتصاد تحت الرقابة وسياسة إستبدادية. لذلك إستخدمت أجهزة الدولة وسائل قمعية لتجسيد هذه الرؤية. كما أن فترات حكم الكماليين تعتبر من أقل الفترات ديمقراطية في الحياة السياسية التركية. لقد كانت الكمالية أساس سيادة الحزب الواحد منذ عام 1925 وحتى عام 1945، وكانت دائما الذريعة التي تبرر الإنقلابات العسكرية منذ عام 1960. الكمالية والديمقراطية لا يجتمعان كما يبرهن التاريخ الحديث لتركيا.

(1) SDE Report, New Constitution Based on Human Dignity, Prepared by Bekir Berat Özipek, Levent Korkut, Murat Yılmaz, Vahap Coskun, Yusuf sevki Hakyemez and Yusuf Tekin Ankara 2011 pp. 29-30.

لذلك فإنه من أجل إقامة أمة متجانسة، كما تصورها الكماليون، قامت الدولة بقمع العرقيات المختلفة؛ ومن بينهم الأكراد تحت غطاء القومية التركية. وتعرضت الجماعات الدينية الإسلامية لسياسات القمع والإقصاء وأُجبروا على الامتثال للعلمانية الكمالية كما تخيلها النظام. كذلك واجه أصحاب الديانات الأخري مذابح، حيث كانوا في أعين الكماليين مواطنين شكليا فقط. لقد وضعت علاقة النظام الكمالي مع الناس، من مختلف الأعراق والأديان والثقافات الدولة والنخبة الكمالية الموالية لها في مواجهة المجتمع.

لذا فإن الاعتقاد أن للدولة الحق والقدرة على «تشكيل» الشعب وفقا لأيديولوجيتها، لا يترك مجالا «لحرية الشعب في الإختيار» أو الديمقراطية. وعند النظر إلى المجتمع كعرضة لتدخلات نخبة الدولة للتحديث، والعلمنة، فان ذلك من شأنه أن يقيم «علاقة هرمية

إدراج إشارات إلى «الثورة ومبادئ أتاتورك» في الدستور يطمس الحدود بين «الأيديولوجية» و«الشرعية»

بين الدولة والمجتمع». ونتيجة لذلك، فان الديمقراطية التي تضع الشعب فوق الدولة لا يمكن أن تنشأ في ظل هذه العلاقة الهرمية.

ومن الناحية النظرية، فان وجود أيدولوجية للدولة مثل الأيديولوجية الكمالية تعتبر غير متوافقة مع الديمقراطية الليبرالية التي لا ترحب فقط بتعدد وجهات النظر

والبرامج والأيديولوجيات، بل تحتاج إلي كل هذه الأشياء. ينبغي أن يتم عرض «الآراء» على المجتمع في جو من التنافس الحر لكسب تأييد الشعب. لكن إذا كانت هناك أيديولوجية معينة يحميها ويشجعها الدستور، فانها بكل تأكيد ستكون في موضع مميز وستكون في مواجهة كل شيء. وعلاوة على ذلك، إذا لم يحظ الجميع بنفس القدر من الحماية في الدستور، إذن فمن المستحيل الحديث عن المنافسة الحرة والعادلة بين الايديولوجيات المتنافسة.

كمجموعة من الأفكار، تستحق الكمالية أن تحظي بمكانة لائقة بالتأكيد بين الإيديولوجيات الأخرى، وأن تحظي بالحماية من قبل الدولة والقانون، تماما مثل وجهات النظر، والأفكار والأيديولوجيات الأخرى. ولكنها لا ينبغي أن تحتكر أو تحظي بامتيازات بعينها، كما هو الوضع في النظام الدستوري الحالي في تركيا. يجب أن تكون الكمالية إحدي الأيدولوجيات المتنافسة التي تسعي الي كسب تأييد الشعب في سوق الأفكار الحرة.

كل أيديولوجية تري أنها «جيدة» و«صائبة»، ولكن إذا احتكرت أي أيديولوجية «الحقيقة»، وحصلت على تفوق دستوري على مجموعات أخرى من الأفكار والأيديولوجيات، فإنها لا يمكن أن تكون متوافقة مع الديمقراطية، التي تتطلب تعدد وجهات النظر المتنافسة مع بعضها البعض. وإذا قامت أي دولة على أيدولوجية واحدة، فمن المستحيل أن تزدهر الديمقراطية أو يسود القانون، وذلك ببساطة لأن النظام الدستوري لن يحمي تعددية الأفكار والأيديولوجيات، ولكن سيحمي الأيدولوجية التي أسس عليها.

أفضل ما يقدمه النموذج الكمالي هو «الوصاية على الديمقراطية» تحت إشراف الجيش. لذلك فإن إدراج أي إشارات «للثورة ومبادئ أتاتورك» في الدستور سيطمس الحدود بين «الأيديولوجية» و"الشرعية»، الأمر الذي يجعل من الصعب للغاية أن يسود القانون.

دستور ما بعد الكمالية

تحتاج تركيا الجديدة إلى دستور ما بعد الكمالية، دستور يتميز بتعدد الهويات، واحترام أنماط الحياة الفردية وسيادة السلطة المدنية على العسكرية. نظام مثل ما بعد الكمالية سيحافظ على نموذج دولة الأمة، ويعترف بالتعددية الإثنية، ويحترم العلمانية ويعيد تعريفها بحرية، حتي لا يتم فرض وجهة نظر معينة على المواطنين.

لقد انقضي عهد الدول الأيدولوجية. الآن عهد الدول التي تقدم لشعوبها الخدمات والحماية وليس الأفكار أو الايدولوجيات أو أساليب الحياة.

بالضرورة هذا لا يشجب الكمالية «كأيديولوجية»، ولكن يتيح للشعب الإختيار من بين مجموعة من الأيديولوجيات المتاحة في جو من حرية الأفكار. ربما يتبني الناس بعض الإيديولوجيات إذا اختاروا ذلك، ولكن يجب

على الدولـة أن تبقى محايدة وأن تكون أسـاس لتوافق الآراء.

لقـد انقـضي عهـد الـدول الأيدولوجيـة. هنـاك حاجـة الآن إلى الـدول التـي تقـدم لشـعوبها الخدمات والحماية وليـس الأفكار أو الأيدولوجيات أو أساليب الحياة.

تعكـس الحاجـة إلى دسـتور جديـد الأزمة الكماليـة. أولا أزمـة الكمالية كنموذج سـياسي إستبدادي، تكمن في أنها لا تفسح المجال لنظام ديمقراطي ليبرالي. فالكمالية بروحها الثورية، لم تـترك أبدا الحرية للنـاس لإختيار أنماط حياتهم الخاصـة بهـم أو قادتهـم أو أفكارهـم، بل إنها، اختارت لهم. الكماليون لا يثقون بالأشـخاص الغـير متعلمـين، والعرضـة للخـداع مـن قبل الساسـة ذوي الشـعبية والأيديولوجيـات «المعاديـة للثـورة»: النـاس بحاجـة إلى مـن يرشدهم وينير لهم الطريق ويحكمهم.

في حقبـة مـا بعـد الحـرب، باسـتثناء فـترة الخمسـينيات، واصلت الكمالية «تنظيم» الأحزاب السياسية. وفي عام 1960، أطاح الجيش بالحكومة المنتخبة تحت مظلة الكمالية وأعلن «نظام الوصاية» وفقا لفلسفة ومؤسسات دستور عام 1961. ومنذ ذلـك الحـين فإن نظـام الحكـم في تركيا يسـير وفقا للدسـتور الذي صاغـه العسـكريون وفقا لآرائهم ومصالحهـم. وفي ظـل هـذا النظـام، تمتـع الجيـش بصلاحيـات وسـلطات جعلتـه في مواجهـة مـع الحكومات المنتخبة، كما اعتبر الجيش نفسه الحارس على الحيـاة الإجتماعية والسياسـية. وبما أن الكمالية تتلقـي الدعـم من القوات المسـلحة فإنهـا أدت إلى إنتاج «قوة قاتلة» ضد القوى الديمقراطية.

وبالطبع فإن مثل هـذا النظام من الإكراه المبرر بالأيديولوجية (الكمالية) لم يكن قادرا على الوصول إلى ديمقراطية حقيقية.

وبالرغـم مـن أن نظـام الوصايـة الكماليـة تدعمه الأحكام الدسـتورية، فانه من الصعب أن يسـتمر في مجتمـع منفتح ومزدهـر، وفي ظل غقتصـاد السـوق والعولمة. وهكـذا، فإن هناك حاجـة إلى دولة ما بعد الكمالية مـن أجل إقامة ديمقراطيـة فعالـة، يصبـح فيهـا الجيـش تابعا للحكومة المنتخبة.

ثانيـا، أصبحـت هنـاك حاجـة ملحـة إلى دسـتور جديـد، بسـبب أزمـة العلمانيـة التـي أسسها ويمارسها الكماليون، فهي ليست ليست نموذجـا يتـم فيه الفصـل بين الديـن والدولة، بحيـث يتمتع كلا منهما بالحريـة دون تدخل في شـؤون بعضهما البعـض. في النمـوذج التركي للعلمانيـة، تتحكم الدولة في الدين – وفي طرق تدريسـه وتنظيمـه وحتـي في منهـج الاعتقاد. وهكـذا أبعـدت الدولة الدين عن شـؤونها بل وتحكمـت فيه باسـم العلمانيـة. ونتيجة لذلك، أنشـأت العلمانيـة التركيـة مؤسسـتها الدينيـة الخاصـة داخـل جهـاز الدولة، بحيـث يمكنها التحكم في النشاطات الدينية.

وبينما تم تنظيم العلاقة مع الدين بمثل هذه الطريقة، حاولـت العلمانية التركية القضاء على المظاهر الإسلامية.

من خلال النظر إلى العلمانية على أنها «أسلوب حياة»، أدارت الدولة المؤسسات الدينية، ونشرت الكتب الدينية، وقامت بتوظيف العاملين في الشؤون الدينية ودرست الإسلام من ناحية، ومن ناحية أخري، بقي دين الإسلام داخل كل إنسان ولم يظهر في الحياة الإجتماعية أو السياسية.

لا يمكن أن تحل القضية الكردية من خلال النموذج الكمالي الذي يري الأمة متجانسة ويشجب وجود الشعب الكردي.

هذه العلاقة المتناقضة لا معنى لها، حيث تُترجم العلمانية على أنها «جهاز» للسيطرة على الدين وإقصاء القوى الإجتماعية المحافظة عن الساحة السياسية. لقد عمل الإقصاء على أساس العلمانية، على نزع الشرعية عن الجهات الفاعلة الإجتماعية والسياسية المحافظة، وفي الوقت ذاته جعل من النخبة الكمالية طليعة لحماية النظام. هكذا كانت العلمانية درعا، عزز من خلالها الكماليون قوتهم ونفوذهم على حساب القوى المحافظة. ووضعت مهمة العلمنة الكماليين في موضع القوة.

من الصعب الآن أن تفرض العلمانية كأسلوب حياة، وان يتم التفرقة بين أولئك الغير علمانيين في أسلوب حياتهم، أو أن يتم إقصائهم من مراكز القوة والنفوذ. هذا المفهوم للعلمانية الذي يستبعد المحافظين والجماعات الدينية، لا يمكن أن يستمر، نظرا لتغيرات موازين القوي على أرض الواقع، وعلى حساب الكماليين. لقد استفاد المحافظون من الديمقراطية والعولمة وحققوا مكاسب سياسية وإقتصادية، وإجتماعية أكثر من أي وقت مضى. وهكذا، فان هناك حاجة إلى دستور ما بعد الكمالية لإعادة تعريف العلمانية بطريقة أكثر ديموقراطية وليبرالية، على نحو يتم فيه إستيعاب الدين في الحياة العامة، وذلك لضمان حيادية الدولة تجاه جميع الأديان والمعتقدات المختلفة، ووقف الدولة عن التدخل في الشؤون الدينية.

ثالثا، هناك حاجة إلى دستور ما بعد الكمالية لأن الكمالية التي ترى الأمة متجانسة، كما ورد في تعريف المواطنة في الدستور الحالي، لا تعكس الواقع الإجتماعي للبلد. فالمادة 66 تنص على أن «كل من ينتمي إلى الدولة التركية من خلال المواطنة فهو تركي». فليس هناك أي مجال للإفصاح عن وجود عنصر غير الأتراك في تركيا. وعلى الرغم من التاريخ الطويل من الحرمان والقمع، لا تزال الهوية الكردية تنبض بالحياة. فتقدر نسبة الأكراد بنحو 15 في المائة من سكان تركيا، وتحصل الحركة السياسية الكردية على أكثر من 2.5 مليون صوت.

هناك حاجة إلى الإعتراف بتعدد الأعراق. وبالطبع فإن وجود الأكراد، كعرق وهوية مختلفة لا يتناغم مع التخيل الكمالي بأمة متجانسة تحكمها طليعة النخبة الكمالية. لذلك تم قمع كل من رفض هذه الأفكار وأجبر على الرضوخ.

ونتيجة لذلك، تم استخدام المسألة الكردية كذريعة لتبرير التشكيلات السياسية الاستبدادية، والتي كانت عقبة أمام التحول الديمقراطي. وأول مثال تاريخي على القمع حدث اثناء التمرد الكردي في عام 1925 بقيادة الشيخ سعيد؛ فعند قمع هذا التمرد، لم يقتصر الأمر على المناطق الكردية، بل امتد ليشمل أي من أشكال المعارضة في أنقرة واسطنبول، كما تم اغلاق الحزب المعارض الجديد، الحزب الجمهوري التقدمي، وتم قمع الصحافة المعارضة في اسطنبول، كجزء من حملة القمع التي تلت تمرد الشيخ سعيد.

ومنذ ذلك الحين، لم يتغير شيء: «المطالب الكردية» استخدمتها عناصر سلطوية في الدولة لتأجيل الديمقراطية وكذلك استخدمتها كذريعة لقمع حقوق الإنسان، وتجاهل سيادة القانون، ونشر الثقافة السياسية العسكرية. لذلك، لابد من حل المسألة الكردية على الأقل لسببين: أولا؛ تلبية مطالب الشعب الكردي، وثانيا؛ حرمان الدولة من ذريعة تأجيل تلبية متطلبات الديمقراطية الكاملة؛ فمن المستحيل حل المسألة الكردية في إطار النموذج الكمالي الذي يصور الأمة على أنها أمة متجانسة وينكر وجود الشعب الكردي. للتغلب على وجهة النظر الغير واقعية هذه والتي ترى المجتمع التركي على أنه أمة متجانسة، نجد أنه لابد أن نقيم نظام ما بعد الكمالية على أساس دستور ما بعد الكمالية.

هناك حاجة إلى جمهورية ما بعد الكمالية من أجل ترسيخ الديمقراطية وترسيخ السيطرة المدنية على الجيش، وإعادة تعريف العلمانية، وحل المسألة الكردية التي استمرت طويلا.

وباختصار، هناك حاجة إلى جمهورية ما بعد الكمالية من أجل ترسيخ الديمقراطية وترسيخ السيطرة المدنية على الجيش، وإعادة تعريف العلمانية، وحل المسألة الكردية المستعصية.

الخاتمة:

لم يعد من الممكن الإدعاء بأن الكمالية هي الأيديولوجية العليا، ة التي ينبغي على الجميع إظهار الولاء لها. الدستور الجديد الديمقراطي لن يحاول فرض إيديولوجية معينة على المواطنين. المطلوب في عصرنا، هو الدولة «التي تقدم الخدمات» وليس الدولة الأيديولوجية. فالدولة لا تستمد القوة والشرعية من تمسكها بأيديولوجية ولكن من الخدمات التي تقدمها لشعبها.

وعلاوة على ذلك، فانه من المستحيل عمليا بناء دولة جديدة أو حتى المحافظة على دولة أيديولوجية في ظل التعقيدات المعاصرة للاقتصاد العالمي، والشبكات الإجتماعية، والعلاقات السياسية. هذا الصراع يهدد طموحات الشعب في تركيا. لا يمكن لدولة أيديولوجية أن تلبي مطالب الحرية والرفاهية، كما برهن التاريخ السياسي في القرن العشرين.

لقد عفى الزمن على الدولة الأيديولوجية. لذلك إذا أرادت تركيا أن تنهض بنفسها حتى